حوكمة الاستثمارات العامة في مصرخلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٢٠)

Governance of public investments In Egypt (2000/2020)

د. محمود عبدالمنعم زيدان
مدرس الاقتصاد – كلية التجارة
جامعة الأزهر- القاهرة

د. مروة صلاح الدين فهمي محمود
أستاذ الاقتصاد المساعد – أكاديمية
السادات للعلوم الإدارية - القاهرة

ملخص

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مفهوم أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، أو ما يعرف باسم "الحوكمة". ومما لا شك فيه أن الحوكمة أصبحت تحتل أهمية كبيرة على مستوى العالم خاصة في ظل ما يشهده العالم من التحول إلى نظام الاقتصاد الحر، والذي تلعب فيه الشركات الخاصة دورا كبيرا ومؤثرا، وما يستتبعه ذلك من ضرورة مراقبة هذا الدور ومن ثم تقويمه، ويزداد هذا الموضوع أهمية في مصر؛ نظرا لازدياد دور شركات القطاع الخاص في الاقتصاد المصري، وزيادة الدور الحكومي أيضاً من خلال زيادة حجم الاستثمارات التي تقوم بها الحكومة وما يمثله ذلك من ضرورة متابعة الأداء لتلك الاستثمارات العامة والمشروعات القومية الكبرى والوصول بأدائها إلى أفضل مستوى ممكن بنزاهة وشفافية. وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لتطبيق معايير الحوكمة على الاستثمارات العامة التي تقوم بها الحكومة وتم إثبات ذلك من خلال الدراسة القياسية.

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة، الحكم الرشيد، المحاسبة والمساءلة، الشفافية، الاستثمارات العامة، تحقيق الكفاءة.

Abstract

This research aims to shed light on the concept of the method of exercising the powers of good management, or what is known as "governance". There is no doubt that governance has become of great importance at the global level, especially in light of the transition the world is witnessing to a free economic system, in which private companies play a large and influential role, and the consequent necessity of monitoring this role and then evaluating it.

This issue is becoming increasingly important in Egypt. In view of the increasing role of private sector companies in the Egyptian economy, and the increase in the governmental role as well, through the increase in the volume of investments undertaken by the government, and the necessity of following up the performance of those public investments and major national projects, and bringing their performance to the best possible level with integrity and transparency. The results of the study concluded that there is an impact of the application of governance standards on public investments undertaken by the government, and this was proven through the standard study.

Key words: Governance, **good governance**, **accountability**, **transparency**, **public investments**, **achieving efficiency**.

مقدمة:

تستهدف الدولة من خلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ زيادة الاستثمارات العامة بالتركيز على عدد من القطاعات الواعدة التي تمثل ركيزة أساسية لدفع النمو الاقتصادي في المرحلة المقبلة، من بينها قطاعات الخدمات الصحية والمستلزمات الطبية، الزراعة، الصناعات الغذائية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التشييد والبناء والصناعات التحويلية، بما يعكس الأولويات التي فرضتها جائحة كورونا والتي أخذت محل الاعتبار عند وضع الإطار العام لخطة الدولة للعام ٢٠٢١/٢٠٢٢ وتفصيل أقسامها وتحديد مستهدفاتها، وعليه، تناولت خطة الدولة برامج وقضايا تنموية لم تكن مطروحة من قبل على نطاق واسع وبالفاعلية المنشودة ومنها: برنامج الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية في الاقتصاد المصري، والذي يُمثل المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج تنمية الريف المصري (مبادرة حياة كريمة)، وقضية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بالتركيز على مبادرات التحسين البيئي، وقضية النوع الاجتماعي وتمكين المرأة، وخطة تنمية الأسرة المصرية، وتدخلات ضبط النمو السكاني والارتقاء بخصائص السكان.

ينبغي التأكيد على أنه لا يوجد نموذج جيد واحد لحوكمة الشركات والهيئات العامة، وبالتالي فإن المبادئ المختلفة تتبنى نماذج لحوكمة الشركات تسعى إلى تحديد أهداف السياسة واقتراح وسائل مختلفة لتحقيقها، وغالباً ما تلعب الدولة دوراً مزدوجاً كمنظم للسوق ومالك للشركات المملوكة لها والتي لها عمليات تجارية، أو صناعية، والتساؤل هل تخضع هذه الاستثمارات لقواعد الحوكمة، وعند القيام بتلك الاستثمارات فإن الدولة تخاطر باستخدام الشركات المملوكة للدولة،وبالتالي تزداد حجم الاستثمارات العامة في كل قطاعات الدولة، لذا فإن الفصل الإداري الكامل للمسئوليات عن الملكية، وخضوع هذه الاستثمارات لقواعد الحوكمة، وتنظيم السوق والذي يُعد شرطاً أساسياً مسبقاً لتهيئة التكافؤ بين الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة؛ لضمان كفاءة وفعالية الأداء في ظل المزيد من الشفافية الكاملة والإفصاح في كل الخدمات الحكومية ذات الصلة واستخدامها في كل الأنشطة الحكومية، وتبادل المعلومات بين الجهات الحكومية بعضها البعض، الأمر الذي من شأنه زيادة الكفاءة والشفافية في الاستثمارات الحكومية، وكذلك تساعد على خفض تكلفة هذه الاستثمارات من خلال وجود جهاز إداري كفء وفعال يتسم بالشفافية والعدالة ويخضع للمساءلة ويُعنى بتحقيق الأهداف

التنموية للبلاد عن طريق تعزيز الثقة بين الدولة والمواطن، وإتاحة الاستثمارات العامة بعدالة وجودة عالية مستنداً على مبادئ الحوكمة الرشيدة كأساس لنظام العمل والقضاء على الفساد وترشيد الإنفاق العام.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال الدور البارز والمهم الذي تؤديه الدولة في الاقتصاد من خلال القيام بالاستثمارات العامة بشكل عام، ومن ثم فإن لحوكمة الاستثمارات العامة دور بارز في تجنب المشاكل المحاسبية والمالية والتأكيد على حُسن الأداء المالي والإداري فضلاً عن دورها في دفع وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي، من خلال القدرة على المنافسة وتخطي العقبات المؤدية إلى انهيارات وفشل الهيئات والمؤسسات العامة وحُسن توجيه الموارد بما يعمل على تعزيز واستمرار نشاطها، حيث باتت الحوكمة أحد علامات تعزيز أنشطة الشركات إلا أنها لم تأخذ نفس الاهتمام على جانب الأنشطة الاقتصادية والخدمية التي تقوم بها الحكومة، علماً بأن الحكومة المصرية قامت بدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال سعي الحكومة إلى تنفيذ مشروع الحوكمة الاقتصادية، بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية في مصر"USAID"، والذي يعمل على تعزيز المساءلة والكفاءة والشفافية ومكافحة الفساد، والعمل على استدامة النمو الاقتصادي، ويهدف مشروع الحوكمة الاقتصادية إلى تعزيز قدرات العاملين بالجهاز الإداري للدولة، وتحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين والمستثمرين على حد سواء عبر الخدمات الرقمية، بالإضافة إلى جهود الإصلاح المؤسسي التي تعزز الأداء والحوكمة في المؤسسات الحكومية.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى دراسة النقاط التالية:

- دراسة موضوع الحوكمة مع التركيز على الجانب الاقتصادي حيث أنه موضوع متشابك العلاقات، والوقوف على القواعد المتعلقة به.
- بيان تأثير تطبيق معايير الحوكمة على الاستثمارات العامة في مصر خلال فترة الدراسة.
- تحديد وتوضيح واختبار مدى تأثير تطبيق معايير الحوكمة على نمو وكفاءة تفعيل الاستثمارات العامة من خلال الدراسة القياسية.

مشكلة البحث:

يعد الاستثمار بكافة أنواعه "الخاص والعام المحلي والأجنبي أحد أهم آليات التنمية لتحقيق النمو الاقتصادي في معظم الدول بمختلف مستوياتها الاقتصادية، لاسيما الدول النامية التي تعاني من انخفاض رؤوس الأموال لتمويل مشاريعها التنموية، الأمر الذي دعا الباحثان بشكل أساسي للبحث في حوكمة الاستثمارات التنموية العامة، وعليه تتمثل مشكلة البحث في تزايد الاستثمارات التي تقوم بها الحكومة في الفترة الأخير ٢٠١٦-٢٠٢٠م ومن المتوقع أن تتزايد في الفترة ٢٠٢١/٢٠٢٥م كبديلاً لتأخر الاستثمار الأجنبي المباشر عن المشاركة فى دعم عملية التنمية في مصر، وداعم للقروض التي لم تتدفق بشكل سريع وفاعل، وتجنباُ لإهدار جزء كبير من هذه الاستثمارات، بدت فكرة حوكمة الاستثمارات العامة في مصر ضماناً وتأكيداً لعزم الحكومة على ضخ استثمارات ضخمة لدفع عجلة الاقتصاد القومي بخطى متسارعة، من خلال دفع عجلة الاستثمار والإنتاج والتشغيل في كافة القطاعات الاقتصادية، وبخاصة تلك المعنية بتطوير البنية الأساسية والنهوض بقطاعات التنمية البشرية والاجتماعية، ومن ثم فلابد من الوقوف من خلال حوكمة هذه الاستثمارات على مدى كفاءة وفعالية هذه الاستثمارات العامة لأنها تمثل الركيزة التنموية الأساسية.

تساؤلات البحث:

يتطلب البحث في حوكمة الاستثمارات العامة الإجابة على التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى يمكن للاقتصاد أن يستمر في زيادة حجم الاستثمارات العامة دون حوكمة؟
- ما مدى تأثير غياب الحوكمة على ارتفاع تكاليف الاستثمارات العامة في الاقتصاد القومي؟
- إلى أي حد يمكن للحوكمة أن يكون لها تأثير إيجابي على حجم الاستثمارات العامة؟

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات الخاصة بالحوكمة والتي تناولتها بعض الدراسات من منطلق محاسبي أو إداري وحتى في الجوانب الاقتصادية والتي ينادي معظمها بتطبيق الحوكمة على القطاع البنوك أو على القطاع الصحي، أو على المؤسسات والشركات؛ وفى الواقع لا توجد أي من القطاعات الحكومية تقوم بتطبيق الحوكمة بشكل كامل، ومن ثم لم

يتطرق أحد من الباحثين في مجال الحوكمة عن حوكمة الاستثمارات العامة التي تقوم بها الحكومة الأمر الذي دعا الباحثان إلى البحث في تطبيق معايير الحوكمة على الاستثمارات العامة التي تساهم بها الحكومة في دعم وتطوير البيئة الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية.

فرضية البحث:

على نحو ما تم عرضه في مشكلة البحث، فإن الفرضية التي يستهدف هذا البحث اختبارها، تتلخص في أن حوكمة الاستثمارات العامة تساهم في تدعيم وتطوير البيئة الاستثمارية لكافة القطاعات في الاقتصاد المصري بضبط الإنفاق من خلال الالتزام بمبادئ وقواعد الحوكمة وتفعيل آلياتها، ويتطلب اختبار هذه الفرضية، اختبار العلاقة بين تفعيل بنود وقواعد الحوكمة على نمو الاستثمارات العامة.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث سيتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي الوصفي وتحليل المشكلة البحثية بالإضافة إلى استخدام الأسلوب التاريخي في بعض أجزاء البحث، وذلك من خلال الاستعانة بالرسائل العلمية والدوريات والكتب والمراجع الأجنبية ومواقع الانترنت ذات الصلة بموضوع البحث.

خطة البحث:

بناء على ما سبق، فإن هذه الدراسة تنقسم إلى ثلاثة مباحث عل النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة وأهميتها وأهدافها.

المبحث الثاني: تطور الاستثمارات العامة والحوكمة في الاقتصاد المصري.

المبحث الثالث: "دراسة قياسية لحوكمة الاستثمارات العامة"

النتائج والتوصيات

المبحث الأول: الحوكمة (المفهوم، الأهمية، الأهداف)

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام ٢٠٠٢، كما تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى

النظم الاقتصادية الحرة التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على المشاركات بين القطاع العام والخاص لتحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة من النمو الاقتصادي[١].

أولاً: تعريف الحوكمة

تعبر الحوكمة عن "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"، وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم التعريف، ويمكن استعراض بعض التعاريف التي جاءت حول الحوكمة فيما يلي:

هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها[٢].

هي إخضاع المؤسسات للقوانين الرسمية التي تفرض المراقبة، المتابعة، وضمان أن تتم تلك المراجعة وممارساتها الإدارية والمالية بأقصى درجات الإفصاح، والشفافية لحماية حقوق المساهمين فيها[٣].

كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها"[٤].

على حين ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إن الحوكمة "أحد عوامل تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المستثمرين"[٥].

---

[١] إبراهيم العيسوي: **التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٣٦ – ٣٧.

(2) Alamgir, M, (2007), **Corporate Governance: A Risk Perspective**, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a Conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May7– 8.

[٣] محمد مصطفى سليمان: **حوكمة الشركات ومحاربة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ص ١٥ – ١٦.

(4) Alamgir, M, **Corporate Governance: A Risk Perspective**, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a Conference organized by the Egyptian Banking Institute, May7– 8, 2007, Cairo, P. 03.

(5) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), "Principles of Corporate Governance (Introduction), 2004, www.oecdorg.

على حين عرّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد (UNCTAD, 2003 على أنها "الطريقة التي تعمل بها الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع من الحكومات والشركات والمجتمع المدني في العمل معاً من أجل تحسين ظروف المجتمع أو جعل المجتمع أفضل"[١].

من خلال ما سبق يمكننا تعريف حوكمة الشركات على أنها: عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تؤدي إلى تنظيم الممارسات السليمة للرقابة والتوجيه وتحسين أداء المؤسسة وتعظيم قيمتها.

ثانياً: أهداف الحوكمة

تعددت أهداف الحوكمة سواء على مستوى الشركة أو على مستوى الاقتصاد القومي كما يلي:

أ- أهداف الحوكمة على مستوى الاقتصاد القومي:

يؤدي تطبيق معايير الحوكمة ومبادئها إلى زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد القومي بما يحقق الكفاءة في إدارة الاقتصاد القومي ويعزز من تحقيق التنمية، وبما يساهم في رفع معدلات الاستثمار من أجل خلق المزيد من فرص العمل وتحقيق معدلات نمو مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، كما يؤدي التطبيق الجيد للحوكمة إلى تعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار والحفاظ على حقوق "صغار المساهمين"، بالإضافة إلى تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مختلف مؤسسات الدولة، والحد من استغلال السلطة العامة لأغراض خاصة وتحقيق معدل النمو المطلوب.

بـ أهداف الحوكمة على مستوى الشركة:

تحقيق الشفافية والإفصاح والعدالة من خلال الالتزام بأحكام القانون بالحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، ومراعاة مصالح العمل والعمال وتحقيق الحماية للمساهمين، بالإضافة للعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي من أجل تعظيم الربحية وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة إدارة الشركة أمام المساهمين بتكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين تكون لهم مهام واختصاصات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.

---

[١] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ((UNCTAD، 2003م.

يعتبر **هدف الحوكمة وغايتها في القطاع العام** هو تعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلال تحقيق الأهداف الآتية:[١]

١. زيادة نسبة رضا المواطن عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام، من خلال تحسين فعالية وكفاءة ادارة العمليات واستغلال الموارد العامة وتوظيفها في المجالات التي تحقق العائد على المجتمع، وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية، الأمر الذي يعنى برضاء المواطن ويحقق الهداف التنموية للبلاد.
٢. تحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة للوحدات الحكومية وموظفيها والالتزام بالقوانين والأنظمة.
٣. تحقيق مبدأ النزاهة والعدل والشفافية في استخدام السلطة وإدارة المال العام وموارد الدولة، والحد من استغلال السلطة العامة لأغراض خاصة، ومكافحة ومحاربة الفساد مهما كانت أشكاله وممارساته.
٤. تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين.
٥. تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة، مع مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة.
٦. العمل على تحقيق الأهداف الوطنية الاستراتيجية وتحقيق الاستقرار المالي للوحدات الحكومية، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وإرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في الجهاز الحكومي وترشيد الإنفاق العام وتعظيم العائد منه.
٧. رفع مستوى قدرات الجهات الحكومية من خلال تعزيز وتطوير الأداء المؤسسي عن طريق المتابعة والتقييم بشكل مستمر، وتنمية الولاء المؤسسي والشعور بالمسؤولية نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
٨. إنشاء أنظمة فعالة لإدارة مخاطر العمل المؤسسي وتخفيف آثار المخاطر والأزمات المالية.

ثالثاً: أبعاد الحوكمة الرشيدة ومحدداتها

حدد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ثلاثة أبعاد للحوكمة الرشيدة وهي كالتالي[٢]:

---

(١)حسين حسين الخير، وآخرون ، **"دور حوكمة الشركات في الإصلاح الإداري في مؤسسات القطاع العام"**، مجلة البحوث الإسلامية، ع٣، مصر، ٢٠١٨م، ص ١٠١-١١٨.

[٢] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الشفافية، **سلسلة منشورات الاونكتاد حول القضايا التي تناولتها اتفاقية الاستثمار الدولية**، الأمم المتحدة، ٢٠٠٤، ص ٥.

١- البعد الاقتصادي:

ركزت الحوكمة الرشيدة من خلال بُعدها الاقتصادي على القطاع الخاص ومدى فعاليته ضمن منظومة قانونية تجعل القرار الاقتصادي في النهاية صالحاً بكل المقاييس ويحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، على اعتبار أن الحوكمة الرشيدة هي التي تضمن حاجات الناس في الوقت الحاضر وحاجات الأجيال في المستقبل، وتشمل عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لبلد ما وعلاقاته بالاقتصاديات الأخرى، ويؤثر هذا البعد بصورة أساسية على الجوانب المتعلقة بالعدالة والفقر ونوعية الحياة والخدمات المقدمة للمواطنين[١].

٢- البعد السياسي:

تتطلب الحوكمة وجود منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل، لأنهما يعبران عن العلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، ويؤديان إلى التفاعل الايجابي بين الطرفين بما يحقق التعاون والاتحاد والانصراف إلى خدمة الصالح العام والذي يحقق في إطاره مصالح الأفراد بشكل أشمل وأعم ويضمن حقوق المواطنة، ويتمثل في عملية صنع القرار من أجل صياغة التشريعات والقوانين السياسية وتكون بشكل أكثر ديمقراطية وبها عدالة اجتماعية، حيث تتطلب المشاركة السياسية مستويات مركزية ومحلية، وهذا الأمر يقوم على الارتقاء بمستوى الوعي العام عن طريق التوعية المستمرة ووضع مناهج تدريبية وتعليمية وتنقية القوانين المحلية، وكل ما يعوق هذه العملية من أجل الحد من إمكانية تعارض المصالح وذلك عبر النصوص الواضحة في دستور ٢٠١٤م خاصة المواد (٢٧ – ٦٨ -١٠٩ – ١٤٥ – ١٦٦ -٢١٨)[٢] فمن المهم أن يشارك المواطنون في اتخاذ القرارات المحلية على مستوى المجالس المحلية وتنفيذ برامجها[٣].

---

[١] صفاء إبراهيم، **العلاقة بين تدني المستوى المعيشي للموظفين والفساد**، من وجهة نظر الموقف الإداري، الأردن، دار المسيرة للطباعة والنشر، ٢٠٠٥م، ص ٤٣.

لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة شوقي عبد العزيز بيومي الحفناوي، "حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي"، المؤتمر الخامس، "حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية"، كلية التجارة ـ جامعة الإسكندرية ، سبتمبر ٢٠٠٥م.

[2] - الجريدة الرسمية، دستور ٢٠١٤م، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة.

[٣] عبدالرازق مقري، **الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد**، مجلة البصيرة، العدد، الجزائر دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م، ص ١١.

٣- البعد الإداري:

يعتمد ترشيد الإدارة العامة وتأمين استمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها، والتي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها، والتركيز على الجودة الشاملة في الحكومة واتخاذ القرارات وهو نظام تنفيذ السياسات، والحوكمة الرشيدة التي تضم الأبعاد الثلاثة وهي التي تحدد العمليات والهياكل التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[١].

رابعاً: أهمية حوكمة الشركات

تكتسب الحوكمة أهمية أكبر من أي وقت آخر، في الوقت الذي يقوم فيه الخبراء الاقتصاديون والسياسيون بإعطاء تفسيرات مفصّلة عن أسباب الأزمة المالية العالمية، ومثلما سلّطت الأزمة الآسيوية في أواخر التسعينيات الضوء على الحاجة الماسة إلى حوكمة الشركات، يجب أن تحفّز الإخفاقات الأخيرة في الأسواق ضرورة تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق النهوض الاقتصادي. فالحوكمة الرشيدة في القطاع الخاص والعام تقود إلى المطالبة بالشفافية والمساءلة والتحلي بالمسؤولية، والقضاء علي الفساد المالي والإداري، ووضع التدابير اللازمة التي تضمن تجنب حدوثه مرة أخرى ؛ بهدف رفع معدلات التنمية الاقتصادية [٢].

- ترسيخ ثقافة الحوكمة والعمل على تطبيقها بالدولة، يساعد الإدارة العامة علي تحقيق أفضل النتائج علي مستوى الاقتصاد القومي، الأمر الذي يعمل على إعادة الثقة في أعمال الشركات والمؤسسات وفي الاقتصاد القومي ككل، فهي تهيئ بيئة لنمو

---

[١] مروان اسعد رمضان، ميشيل إلياس وآخرون، الموسوعة الإدارية الشاملة، إدارة الموارد البشرية، لبنان، مركز الشرق الأوسط الثقافي، ٢٠٠١م، ص ١٩.

(2) Ozden Deniz, **Reforming corporate governance: protecting minority shareholder rights through a strong corporate law system**, Washington, college of law of American university, 2010, copyright 2010 by ProQuest LLC.

لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة محمود عبد الملك فخرا وآخرون، "أثر حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأوراق المالية علي درجة الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية. دراسة تحليلية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة بني سويف ـ القاهرة، ع١، ٢٠٠٣م.

وتعدد الشركات والحد من هروب رؤوس الأموال للخارج من خلال جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص وزيادة الإصلاحات الاقتصادية من خلال العمل والجهد المنظم لتحقيق النمو عن طريق تطبيق الحوكمة في القطاعين العام والخاص والذي بدوره يعمل على زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال، كما تُحسن الحوكمة من جودة الإنتاج السلعي والخدمي في الاقتصاد القومي[١].

- ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح الصادرة بخصوص تطبيق الحوكمة على الجهاز الإداري للدولة يعزز ثقة الجمهور في الآثار الاقتصادية للعمليات الاستثمارية التي تتجه لها الدولة، وبالتالي تسهم في تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وبين الأهداف الفردية والجماعية وتهدف إلى ربط مصالح الأفراد والشركات والمجتمع؛ بهدف تخفيف حدة الفقر وتعزز حقوق الإنسان وتعمل على إرساء قواعد العدل واستمرار عمل الشركات، وعدم انهيارها لأنه لا يُعد خسارة تصيب المساهمين فقط وإنما تصيب العاملين وأصحاب المصالح الأخرى والاقتصاد القومي[٢].
- تنظم التشريعات واللوائح وآليات الحوكمة بشكل دقيق ومحدد العلاقة بين الأطراف المعنية في الشركة والاقتصاد ككل، وتتداخل قواعد الحوكمة مع العديد من القوانين مثل قانون الاستثمار، وقانون الشركات، قانون الضرائب، وغيرها، فمن خلال هذه القوانين والممارسات يتم حصول الأطراف التي تتعلق مصالحهم بالشركة على حقوقهم كاملة، وهؤلاء الأطراف هم حملة الأسهم، مجلس الإدارة والتنفيذيين،

---

(١) عيسى، سمير كامل محمد، **"العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات"**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد (٤٥)، العدد (١)، مصر، ٢٠٠٨م، ص ١-٥٧.

(٢) مركز المشروعات الدولية الخاصة التابع لغرفة التجارة الأمريكية: **تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تجارب وحلول**، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، ٢٠١١م، القاهرة، ص ١ – ٦.

والعاملين، والمقرضين والبنوك وأصحاب المصالح الأخرى مثل المؤسسات الحكومية والمستثمرين وغيرهم(١).

ترتكز حوكمة الشركات على السلوك الأخلاقي من خلال الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد عند عرض المعلومات المالية، والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة والشفافية مع أصحاب المصلحة مثل الهيئات الإشرافية العامة "هيئة سوق المال ـ وزارة الاقتصاد ـ سوق الأوراق المالية ـــ البنك المركزي" والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة "المساهمون ـ مجلس الإدارة ـ لجنة المراجعة ـ المراجعون الداخليون ـ المراجعون الخارجيون" والأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة " الموردون ـ العملاء ـ المستهلكون ـ المودعون ـ المقرضون"(٢).

المبحث الثاني: تطور الحوكمة والاستثمارات العامة في مصر

تعتبر مصر أول دولة عربية قامت بتبني مفهوم الحوكمة منذ عام ٢٠٠١م، وذلك نتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مصر منذ أوائل التسعينيات، وكان ثمرة ذلك قيام كل من "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي" بالتعاون مع كل من "وزارة التجارة، هيئة سوق المال، بورصة الأوراق المالية وبعض المراكز البحثية" بتقييم ممارسة الحوكمة في مصر، عن طريق إصدار التقارير التي توضح أوضاع الحوكمة في مصر[3].

---

(١) عبد الله، محمد مفتاح، **"أثر تطبيق قواعد الحوكمة على حماية حقوق أصحاب المصالح بقطاع الخدمات المالية غير المصرفية وتحسين أدائه بسوق الأوراق المالية المصري: دراسة تطبيقية"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ٢٠١٨م، ص٣.

(2)Zhang, Qing, Chen, Lilin, & Feng, Tianjun, (2014), "Mediation or Moderation ?The Role of R&D Investment in the Relationship Between Corporate Governance and Firm Performance :Empirical Evidence From the Chinese it Industry", **Corporate Governance: An International Review**, Vol. 9, No. (2), P. 115-135.

لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة، هاجر أشرف محمد شديد، **"العلاقة بين التطبيق الإلزامي لتعديلات المعايير ومستوي الإفصاح الاختياري وأثرها على القيمة التنبؤية للسهم: دراسة تطبيقية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٩م، مصر، ص ٢.

[3] - محمد حسن يوسف، **"محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر"**، بنك الاستثمار القومي، القاهرة، يونيه ٢٠٠٧م، ص١٠.

أولاً: الحوكمة والإصلاح الاقتصادي في مصر

ارتبط الاهتمام بشكل رئيسي بمفهوم حوكمة الشركات في مصر بعدد من الخطوات الهامة التي تم اتخاذها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الذي أعلن في أوائل التسعينات من القرن الماضي لاستعادة بورصة الأوراق المالية المصرية لمركزها كسوق مالية نشطة ومجدية، والتي يمكن تلخيص أهمها في الخطوات التالية[١]:

أ- القيام بعدة إصلاحات لإرساء البنية التشريعية والتنظيمية والرقابية، بإصدار عدد من القوانين الداعمة لاستقرار سوق المالي المصري، وتعزيز التطبيقات والقواعد الجيدة لحوكمة الشركات والتي يتمثل أهمها في: قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة لسنة ١٩٨١، قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١م (الخصخصة)، قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢م، قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م، قانون التسوية والإبداع والحفظ المركزي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠م.

ب- إلزام الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية بإعداد قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، والتي يبلغ عددها حوالي ٣٥ معياراً محاسبياً صدرت وعدلت بموجب قرارات وزارية متعددة هي قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧م، وقرار وزير التجارة الخارجية رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢م، وقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦م، وقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥م بإصدار معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتي قضت المادة الثالثة فيه بالعمل به اعتباراً من أول يناير ٢٠١٦م، وتطبيقه على المنشآت التي تبدأ سنتها المالية بعد هذا التاريخ[٢].

ثانياً: مؤشرات الحوكمة وتطورها فى الاقتصاد المصري

تعددت تعريفات الحوكمة واشتمل هذا المفهوم على العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك لوحظ وجود بعض التعارض في نتائج المؤشرات المختلفة التي تستخدم لقياس جودة الحوكمة؛ يرجع السبب فيه لتتعدد الجهات المعنية التي تصدر مؤشرات للحوكمة بين المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي ومنظمة

---

[١] سيد سالم محمد أبو سالم: **العلاقة بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات وإدارة الدخل**، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة الزقازيق، ٢٠١٢، الزقازيق، ص ٤٥.

[٢] موقع الهيئة العامة للرقابة المالية: www.fra.gov.egaccounting standards

الشفافية الدولية، والمنظمات الإقليمية مثل منظمة "مو إبراهيم[1]" في أفريقيا وهى المعنية بدراسة وإصدار مؤشرات الحوكمة في القارة الأفريقية، كما أصدرت الرقابة الإدارية الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الإداري[2]. وبمراجعة تطور بعض مؤشرات الحوكمة في مصر وفقاً لآخر إصدار من الجهات المعنية، اتضح تحسن تصنيف مصر في بعض المؤشرات وثباته في مؤشرات أخرى، وتراجع عدد آخر من المؤشرات. كما يوضحه الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (١)

تطور وضع مصر في مؤشر الحوكمة الأفريقية "مو إبراهيم"

٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
٤٧.٥	٤٥.٥	٤٦.١	٤٢.٤	٤٤.٨	٤٧.٢	٤٨.٦	٤٩.٩	٤٧.٤	--

Source: (https://iiag.online/ **Mo Ibrahim Foundation (multiple years). Ibrahim Index of African Governance**

يوضح الجدول منذ عام ٢٠١٠ كان أقل أداء للدولة المصرية في هذا المؤشر عام ٢٠١٣ والذي وصل إلى ٤.٤٢ نقطة، والذي من الممكن أن يرجع إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت تمر بها الدولة المصرية. ومنذ عام ٢٠١٤ بدأ المؤشر في الارتفاع تدريجيا حتى وصل في عام ٢٠١٧ إلى أفضل أداء للدولة المصرية ببلوغه ٩.٤٩ نقطة، ولكنه انخفض ثانية في آخر تقرير صدر عام ٢٠٢٠، والذي يتضمن نقاط المؤشر لعام ٢٠١٩ ليصل إلى ٤.٤٧ نقطة.٢١، وقد اعتمد الباحث في إعداد هذه البيانات على عدة مصادر ولم يتمكن الباحث من الحصول على بيانات قبل عام ٢٠١١م.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة "محمد إبراهيم" قد نفذت مراجعة متعمقة وشاملة لمؤشر "مو إبراهيم" للحوكمة بين أعوام ٢٠١٨ و٢٠٢٠ ، قد تكون سببا لهذا التراجع. وقد تم تعديل مؤشر الحوكمة الأفريقية وقد تمثل هذا التعديل في إضافة أبعاد جديدة

[1] - يقيس مؤشر "مو إبراهيم" للحوكمة الأفريقية الحوكمة على مستوى القارة الأفريقية، من خلال التركيز على أداء الدول في الأمن وسيادة القانون بما يتضمنه ذلك من الشفافية والمساءلة والأمن القومي، كما يَعنى بقياس المشاركة وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية المستدامة وما تشمله من أداء الإدارة العامة والبنية التحتية وبيئة الأعمال، كما يتطرق إلى التنمية البشرية بما فيها من قضايا التعليم والصحة والرفاه

[2] - تقرير التنمية البشرية في مصر، "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار" وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، القاهرة، ٢٠٢١م، ص ٢٢١ وما بعدها.

للحوكمة، ومراجعة هيكل الإطار العام للمؤشر وتجميع المؤشرات. وتجدر الإشارة إلى أن المنهجيات الخاصة بالمؤشرات تعتمد في أغلبها على مؤشرات الإدراك، والتي على الرغم من أهميتها قد تتسم بقدر من عدم الموضوعية، الأمر الذي قد لا يعكس بشكل دقيق التطورات على أرض الواقع في عدد من المؤشرات

تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من المؤشرات السابقة التي لم تأخذ في اعتبارها الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية خلال السنوات القليلة الماضية، ويرجع ذلك إلى أن الفترة بين جمع البيانات وصدور المؤشر قد تطول لتصل إلى أكثر من عامين، الأمر الذي يؤدي إلى عدم إدراك أحدث المتغيرات والتطورات، مما قد ينال من مصداقية هذه المؤشرات على أرض الواقع[1].

[1] - تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١م، المرجع السابق، ص٢١٣.

شكل رقم (١)

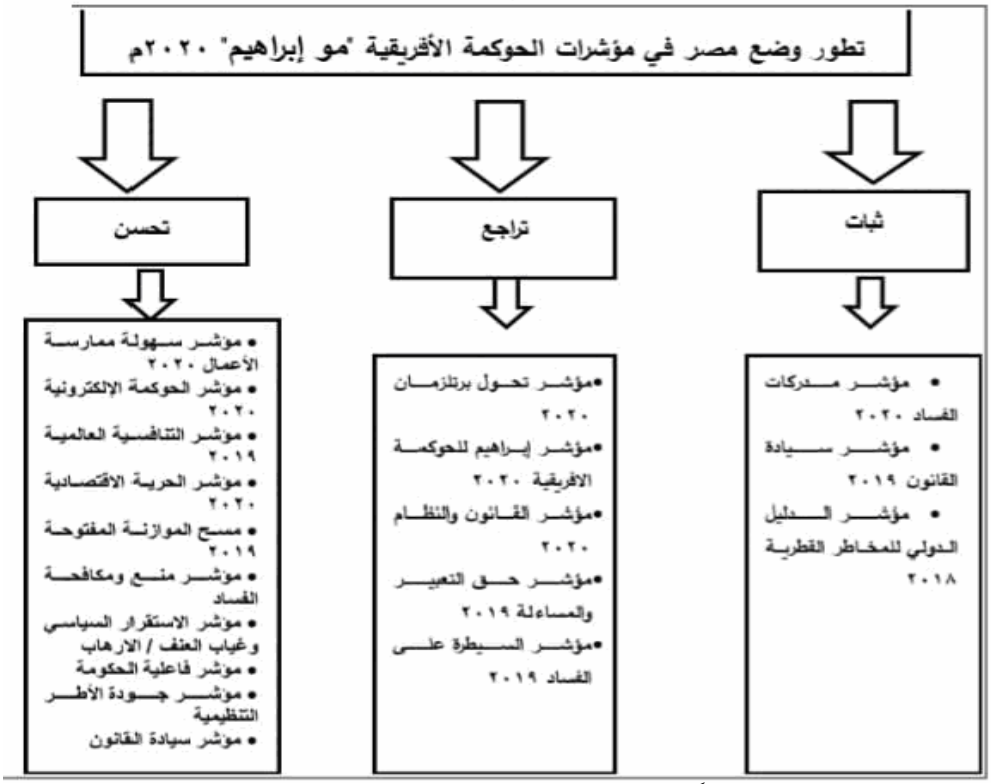

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على تقرير تصنيف مصر في مؤشرات الحوكمة، ٢٠٢١م

يتضح من الشكل السابق تطور موقف مصر من مؤشرات الحوكمة ٢٠٢٠م، يتضح تحسُن وضع بعض المؤشرات ومنها مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال، ومسح الحكومة الالكترونية ومؤشر الحرية الاقتصادية وفاعلية الحكومة وغيرها من المؤشرات التي يوضحها الشكل، كما يتضح ثبات بعض المؤشرات ومنها مؤشر دليل المخاطر القطرية ومدركات الفساد، ويتضح تراجع بعض المؤشرات مثل مؤشر "مو إبراهيم" للحوكمة الأفريقية، وجدير بالذكر أن مؤشر الحوكمة يتكون من ٦ مؤشرات كما حددها البنك الدولي في التقارير السنوية وتم نشر هذه البيانات بداية من عام ١٩٩٦م كل عامين وبداية من عام ٢٠٠٢م تم إصدار المؤشرات بشكل سنوي، وفيما يلي نعرض لهذه المؤشرات على النحو التالي:[١]

[١] المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، تصنيف مصر في مؤشرات الحوكمة، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٩.

١- **التصويت والمساءلة:** يعبر هذا المؤشر عن الحرية المتاحة للسكان في الدولة، والجوانب المرتبطة بالحريات السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، والحريات المدنية، والحقوق السياسية، ودور القوات المسلحة في السياسية، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات العامة كما يقيس هذا المؤشر حجم مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير والعمل العام والإعلام.، وعادة ما تتراوح قيم هذا المؤشر ما بين (+ ٢.٥، - ٢.٥) ويؤشر الاتجاه السالب على ضعف أداء المؤشر والاتجاه الموجب يعكس الأداء القوي لمؤشر الحوكمة، من خلال إدخال مفهوم وممارسات الإدارة الرشيدة في المؤسسات الحكومية وربطها بمفاهيم الإصلاح الإداري وتحقيق النزاهة والشفافية، وتدعيم آليات المساءلة الرأسية داخل المؤسسات الحكومية من خلال تطوير وحدات المتابعة والرقابة والتقييم، والمساعدة في وضع مؤشرات لقياس أداء المؤسسات الحكومية، ودعم الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني على اتساعها في مجال الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد.

٢- **الاستقرار السياسي وغياب العنف:** يقيس هذا المؤشر مدى وجود الاستقرار السياسي أو العنف لدوافع سياسية من عدمه، ويندرج تحت هذا المؤشر المفاهيم التالية: ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوث توترات، أو نزاع مسلح، أو قلاقل اجتماعية أو تهديد إرهابي، أو صراع داخلي، أو تشتت الطبقة السياسية، أو تغييرات دستورية أو انقلابات عسكرية، ويقيس المؤشر مدى استقرار النظام السياسي في وجه الأخطار الداخلية والخارجية، وهو يأخذ قيماً تتراوح بين (+ ٢.٥، - ٢.٥) ويعكس الاتجاه السالب ضعف أداء المؤشر والاتجاه الموجب يعكس الاتجاه القوي لمؤشر الحوكمة.

٣- **فاعلية الحكومة:** يعكس هذا المؤشر تصور عن جودة الخدمات العامة والخدمات المدنية ودرجة استقلالها، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها ومدى التزام الحكومة بتنفيذ تلك السياسات. كما يشتمل هذا المؤشر أيضاً على قياس نوعية بعض الخدمات ومدى جودتها، أيضاً "نوعية الجهاز الحكومي وهل يتسم بالبيروقراطية، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة، نوعية الخدمات العامة المقدمة، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يقيس فعالية وضع السياسات وتطبيقها في هذه المجالات، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات"، وهو يأخذ قيماً تتراوح بين (+ ٢.٥، - ٢.٥) ويعبّر الاتجاه السالب عن ضعف أداء المؤشر والاتجاه الموجب يعكس الأداء القوي لمؤشر الحوكمة.

٤- **الجودة التنظيمية:** مؤشر يعكس تطورات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات واللوائح السليمة والتي تسمح بتنمية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد القومي، ويقيس حدوث تدخلات إدارية في حرية السوق مثل التحكم بالأسعار، والرقابة غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع، كما يقيس قدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات ناجحة تتيح المجال وتشجع تطور القطاع الخاص، وهو يأخذ قيماً تتراوح بين (+ ٢.٥، - ٢.٥) ويؤشر الاتجاه السالب ضعف أداء المؤشر والاتجاه الموجب يعكس الأداء القوي لمؤشر الحوكمة.

٥- **جودة القوانين:** وهذا المؤشر يعكس مدى الثقة في المجتمع وجودة إنفاذ القانون في العقود وحقوق الملكية واحتمالات وقوع الجريمة والعنف المحتمل. ينطوي المؤشر على عنصرين هما: حيادية القوانين، ومدى تقيد والتزام المواطنين أو إلزامهم بها. بمعنى أن الجميع، حكّاماً ومسؤولين، ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون. وعلى سبيل المثال، يجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع، وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، و تكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية، وهو يأخذ قيماً تتراوح بين (+ ٢.٥، - ٢.٥) ويؤشر الاتجاه السالب ضعف أداء المؤشر والاتجاه الموجب يعكس الأداء القوي لمؤشر الحوكمة.

٦- **السيطرة على الفساد:** وهو يعكس مدى قدرة الدولة على التغلب على كل أشكال الفساد والاستيلاء على المال العام أو الحصول على بعض المكاسب والمصالح الخاصة بعيداً عن أعين الدولة. ويعرف المؤشر الفساد بأنه، سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل مصالح خاصة، وعلى سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوي في أثناء المشتريات والعمولات واختلاس الأموال العامة، ويقيس المؤشر مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد، ومدى إمكانية استغلال النفوذ والأموال العامة للمصلحة الشخصية على كل المستويات، والقدرة على الاستيلاء عليها من قبل النخب السياسية والاقتصادية. تشير منظمة الشفافية الدولية في تقريرها عن الفساد لعام ٢٠٠٨، بالقول إن ""الفساد ربما يكون مسألة حياة أو موت في الدول الأكثر فقرا لاسيما عندما يكون الأمر متعلقا بالمال الواجب توفيره للمستشفيات أو المياه الصالحة للشرب""، أما الأنظمة العربية فقد اعتبرت أن الأمن يسبق الفساد،

وأن دوافع الاستقرار الداخلي لتلك الدول يقتضي من النظام السياسي التغاضي عن المفسدين وخصوصا من هم في قمة الهرم السياسي، بدلا من محاربتهم، والتضييق عليهم. ونتيجة تلك السياسات فشلت حكومات البلاد العربية في تحقيق النجاح لبرامج التنمية خلال الأربعين عامًا الماضية، الأمر الذي أدى إلى فشل التنمية وهدر نسبة كبيرة من مواردها، حتى وصلت الدول العربية إلى ما يمكن تسميته بالأزمات المزمنة من ضياع مقدرات التنمية بسبب استشراء الفساد بكل أنواعه، الأمر الذي اجبرها على تجميل الوضع من خلال إنشاء هيئات لمكافحة ولمحاربة الفساد، ولجان تقصي الحقائق وإقرار تشريعات عامة تعزز الشفافية الاقتصادية والإدارية، وهو يأخذ قيمة تتراوح بين (+ ٢.٥، - ٢.٥) ويعبر الاتجاه السالب ضعف أداء المؤشر والاتجاه الموجب يعكس الأداء القوي لمؤشر الحوكمة.

ثالثاً: جهود الدولة لتعزيز الحوكمة في مصر[1]:

اتخذت الحكومة المصرية عدد من السياسات التي من شأنها تعزيز وإدماج مبادئ الحوكمة في الجهاز الإداري للدولة لتحسين كفاءة تقديم الخدمات وتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وذلك من خلال العمل على عدة محاور وهي: الإصلاح الإداري، التحول الرقمي وتطوير النظم المعلوماتية للرصد والمتابعة، تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، حيث توسعت الحكومة في تقديم الخدمات العامة إلكترونياً؛ وذلك بغية الحدّ من العلاقة الشخصية بين مقدم الخدمة الحكومية ومتلقة هذه الخدمة، باعتبارها إحدى الأدوات الفاعلة في هذا المجال، لذا بدأت تنتشر فكرة الحكومة الإلكترونية القائمة على استخدام الوسائط التكنولوجية في تقديم الخدمات الحكومية ذات الصلة، واستخدامها في كل الأنشطة الحكومية وتبادل المعلومات بين الجهات الحكومية وبعضها البعض، الأمر الذي من شأنه زيادة الكفاءة والشفافية في المعاملات الحكومية وكذلك يساعد على خفض تكلفة هذه المعاملات على المواطنين والمؤسسات وغيرهم. وهذا يعمق فكرة وجود جهاز إداري كفء وفعال يتسم بالشفافية والعدالة ويخضع للمساءلة، ويعنى برضاء المواطن ويحقق الأهداف التنموية للبلاد، عن طريق تعزيز الثقة بين المواطن والدولة، وإتاحة الخدمات العامة بعدالة وجودة عالية، مستنداً على مبادئ الحوكمة الرشيدة كأساس لنظام العمل مما يؤدي لتحسن الأداء الاقتصادي

(1) https://marsad/ecsstudies.com

وبيئة الأعمال، وتعزيز الشفافية وسيادة القانون ومكافحة الفساد، وفيما يلي عرض لهذه الجهود.

١- **الإصلاح الإداري**[١]، تم تشكيل الأمانة الفنية للجنة العليا للإصلاح الإداري ولجانها الفرعية، كما تم إصدار قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية لإصلاح الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة إلى إطلاق جائزة مصر للتميز الحكومي للعمل على تحفيز روح التنافس والتميز على مستوى المؤسسات العامة، وتم استحداث تقسيمات تنظيمية جديدة بالجهاز الإداري للدولة تتمثل في إنشاء وحدات التخطيط الاستراتيجي والسياسيات، والتقييم والمتابعة، والمراجعة الداخلية، والموارد البشرية، والدعم التشريعي، ونظم المعلومات والتحول الرقمي في كافة المؤسسات الحكومية على المستويين المركزي والمحلي، كما تعمل الدولة على تقديم عدد من البرامج التدريبية لبناء وتنمية قدرات العاملين بالجهاز الإداري للدولة؛ من أجل ترسيخ آليات الموارد البشرية الحديثة من خلال تفعيل دور نظم المتابعة والتقييم وتأهيل الكوادر وخاصة الشباب مع تعظيم فرص مشاركتهم في صنع القرار، فضلاً عن التخطيط لنقلة نوعية في الإصلاح الإداري من خلال بينة تحتية متطورة تيسر التنسيق والتكامل المؤسسي بجمع المؤسسات الرئيسية في الدولة في العاصمة الإدارية الجديدة المزودة بنظم الإدارة الالكترونية الحديثة.

٢- **التحول الرقمي**[٢]، تبنت الدولة المصرية منظومة متابعة الأداء الحكومي لرصد الانجاز المحقق في تنفيذ برنامج عمل الحكومة، كما تم إنشاء المجلس القومي للمدفوعات والمجلس الأعلى للمجتمع الرقمي، والمنظومة الآلية الموحدة للتحول الرقمي ومنظومة المدفوعات الالكترونية الحكومية. وصدر قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة، وتم إطلاق منظومة المشتريات والتعاقدات الحكومية الالكترونية لتبسيط إجراءات التعاقد، وتعزيز مبدأ الشفافية بين الجهات الحكومية ومجتمع الأعمال. وتم إنشاء مراكز تكنولوجية بالمحافظات لتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين، في إطار مبدأ الشفافية والنزاهة في الجهاز الحكومي وترشيد الإنفاق العام الحكومي، صدر "قانون تنظيم التعاقدات" التي تبرمها الجهات العامة الصادر

---

[١] المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، تصنيف مصر في مؤشرات الحوكمة، تقرير ٢٠٢١م، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

[٢] المرجع السابق، نفس الصفحة.

بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م والذي أخذ بفلسفة جديدة تستند إليها نظم المشتريات الحكومية بحيث تحقق الكفاءة الاقتصادية وتبسط الإجراءات وتعظم العائد على الإنفاق العام، وكذلك تفعيل قدرات وطاقات العنصر البشري وإعادة تأهيل وتدريب الفئات المختلفة والأجهزة المرتبطة بها بما يساعد على الحد من الفساد في هذه العملية وتوسيع قاعدة المنافسة وتدعيمها. كما ألزم الجهات المختلفة بنشر كراسات الشروط والمواصفات الخاصة بالمناقصات والمزايدات التي تقوم بطرحها على البوابة الإلكترونية الحكومية وكذلك كل ما يطرأ من تعديلات عليها وهو ما يُرسي آلية للمتابعة والرقابة في هذا المجال.

٣- **تعزيز الشفافية وسيادة القانون ومكافحة الفساد**[١]، صدرت إستراتيجية مكافحة الفساد ٢٠٢٢م، للتغلب على التحديات التي واجهت تنفيذ النسخة الأولى من الإستراتيجية، بالإضافة إلى تعديل قانون هيئة الرقابة الإدارية وفقاً للقانون ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧، والذي نص على أن تهدف الهيئة إلى منع الفساد ومكافحته بكافة صوره واتخاذ التدابير اللازمة للوقاية منه ضماناً لحُسن أداء الوظيفة العامة، وحفاظاً على الأموال المملوكة للدولة، وتعمل الحكومة على تنفيذ خطة لرفع كفاءة العاملين بالقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني فيما يتعلق بالشفافية ومكافحة الفساد، وتوجه المزيد من الموارد المالية لإصدار حملات توعوية وتدريبية تركز على خطورة الفساد، بالإضافة إلى إدراجه في المناهج التعليمية للمراحل المختلفة.

كما تم إنشاء الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية لتدريب أعضاء جهات إنفاذ القانون والارتقاء بمستوى أداء موظفي الجهاز الإداري للدولة، وينص قانون الشركات رقم ١٩٨١/١٥٩ على ضرورة التزام الشركات العاملة في مصر بالشفافية والإفصاح[٢]، وفيما يلي بيان بتطور موقف مصر في مؤشر مدركات الفساد

---

[١] المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، تصنيف مصر في مؤشرات الحوكمة، تقرير ٢٠٢١م، مرجع سابق، ص ٢٩ وما بعدها.

[٢] المرجع السابق، ص ٣٢.

جدول رقم (٢)

تطور موقف مصر في مؤشر مدركات الفساد

٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
٣٢	٣٢	٣٧	٣٦	٣٤	٣٢	٣٥	٣٥	٣٣

المصدر: https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl)

Transparency International (Multiple Years). Corruption Perception Index

يتضح من خلال الجدول السابق تطور موقف مصر في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، والذي يُعنى بقياس الفساد في القطاع العام، يتضح تباين المؤشر وتعتبر مصر في مرتبة أقل من المتوسطة في هذا المؤشر، وكلما اتجه المؤشر إلى ١٠٠ نقطه دلَّ ذلك على وضع أفضل للدولة وبالتالي التحسن في المؤشر وقد اعتمد الباحث في إعداد هذه البيانات على عدة مصادر ولم يتمكن الباحث من الحصول على بيانات قبل عام ٢٠١٢م.

١ ـ تحسين الأداء الاقتصادي وبيئة الأعمال

سهلت مصر بدء نشاط الأعمال من خلال تحسين خدمات النافذة الموحدة، كما حصلت مصر في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٠٨م على موقع الصدارة في قائمة الدول التي قامت بأكبر عدد من الإصلاحات التي تستهدف تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال كما حصلت على المرتبة (١٠٦) عام ٢٠١٠ من أصل ١٨٣ دولة، كما تأتي في المرتبة (١٠) عربياً في هذا المؤشر، كما جاءت مصر ضمن الدول العشرة للمرة الرابعة في تطبيق الإصلاحات على مستوى العالم[1]، كما حصلت مصر على المؤشر ١١٤ من أصل ١٩٠ دولة حول العالم[2]. وفيما يلي بيان بتطور موقف مصر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال عام ٢٠٢٠م.

---

[1] البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٢٠م، ص ١٥ – ١٨.

[2] - تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠م، وزارة الاستثمار، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٢٤، ٢٥، ٨٧،٩١.

جدول رقم (٣) موقف مصر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
١٠٦	٩٤	١١٠	١٠٩	١٢٨	١١٢	١٣١	١٢٢	١٢٨	١٢٠	١١٤

المصدر: https://www.doingbusiness.org/en/data *World Bank (Multiple Years Doing Business Report*

يتضح من الجدول السابق تطور تصنيف مصر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، والذي يركز بوجه عام على مجموعة من الأبعاد المتعلقة بالبيئة التنظيمية للأعمال من خلال عدد من المؤشرات المعتمدة في أغلبها على استقصاءات الرأي، والتي تتناول القضايا المتعلقة ببدء الأعمال، وتسجيل الممتلكات، والحصول على الكهرباء، وتنفيذ العقود، والتجارة عبر الحدود، وغيرها من القضايا التي تمس بيئة الأعمال بوجه خاص. ويظهر المؤشر تباينا بين السنوات المختلفة، كان أفضل تصنيف حصلت عليه مصر في عام ٢٠١١ الذي وصل إلى ٩٤ من إجمالي ١٨٣دولة، بينما وصل أسوأ تصنيف في عام ٢٠١٦ إلى ١٣١ من إجمالي ١٨٩ دولة، ومنذ ذلك الحين بدأ تصنيف مصر في التحسن بشكل عام بعد أن شهد تراجعا طفيفا في عام ٢٠١٨ ليصل إلى ١٢٨ من إجمالي ١٩٠ دولة، ليعود مرة أخرى إلى أفضل مستوياته منذ عام ٢٠١٦ ليصل في عام ٢٠٢٠ إلى ١١٤ من إجمالي ١٩٠ دولة، ويعبر المؤشر عن أنه كلما انخفض رقم التصنيف كان وضع الدولة أفضل، وقد اعتمد الباحث في إعداد هذه البيانات على عدة مصادر ولم يتمكن الباحث من الحصول على بيانات قبل ٢٠١٠م.

أيضاً تم انتهاج سياسة "تحسين كفاءة الإنفاق العام"، من خلال ميكنة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، كما تبنت الدولة منظومة متكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية الكترونياً لضمان متابعة وتقييم أداء المشروعات الاستثمارية وتنفيذ أهدافها التنموية، وكذلك تم تطبيق برنامج مكثف لتطوير ورفع كفاءة البنية التحتية والطرق والكباري لتعزيز كفاءة بيئة الأعمال، ومن ناحية أخرى تم إنشاء صندوق مصر السيادي للمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال إدارة الأصول غير المستغلة، كما تم تحفيز الاستثمار الصناعي الخاص من خلال إنشاء خمسة فروع تابعة لهيئة التنمية الصناعية، كما تم تبني برنامج "التطوير المؤسسي لدعم مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات"، عن طريق ميكنة وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات وإتمام إجراءات التأسيس والتعديل الكترونياً، وإطلاق خريطة استثمارية شاملة، وزيادة عدد المناطق

الحرة بالمحافظات وإنشاء منطقة حرة لوجستية بالظهير الخلفي لكل محافظة، وإنشاء مناطق استثمارية جديدة.

يتبين مما سبق، إدراك الدولة المصرية لأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى وحدات القطاع العام، وتبني السياسات الخاصة برفع جودة المؤسسات العامة، وزيادة فعاليتها، وخلق بيئة استثمارية تنافسية، والمحافظة على المال العام، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وانعكس ذلك على تحسن وضع مصر في عدد كبير من مؤشرات الحوكمة ٢٠٢١م.

فيما يلي يظهر الجدول رقم (١) وضعية المؤشرات التي حددها البنك الدولي في تقاريره السنوية بدءاً من العام ١٩٩٦م كل عامين يتم إصدار تقرير وبداية من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م أصبح التقارير يتم إصدارها بشكل سنوي وذلك حتى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠م، وهذه المؤشرات الفرعية هي التي يتكون منها مؤشر الحوكمة العالمية، وفيما يلي بيانات مصر في التقارير السنوية للحوكمة كما جاءت في تقارير البنك الدولي وهي كالتالي:

جدول رقم (٤) مؤشرات الحوكمة في الاقتصاد المصري ١٩٩٦- ٢٠١٩م

السنة	التصويت والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب	فاعلية الحكومة	الجودة التنظيمية	قواعد القانون	مكافحة الفساد
٩٦	-٠.٨٤	-٠.٥٢	-٠.٤٧	-٠.٠٥	٠.٠	-٠.٤٧
٩٨	-٠.٩١	-٠.٠٢	-٠.٢٣	-٠.٣٣	-٠.٠٤	-٠.٤٦
٢٠٠٠	-٠.٨٩	٠.٠٥	-٠.٢٢	-٠.٣٤	-٠.٠١	-٠.٥٥
٢٠٠٢	-١.١٠	-٠.٤١	-٠.٤١	-٠.٤٨	٠.٠١	-٠.٤١
٢٠٠٣	-١.٠٨	-٠.٦٤	-٠.٣٤	-٠.٦٠	٠.٠٢	-٠.٥٥
٢٠٠٤	-٠.٩٥	-٠.٨٢	-٠.٢٧	-٠.٥١	٠.٠٢	-٠.٦٥
٢٠٠٥	-٠.٩٦	-٠.٦٣	-٠.٤٢	-٠.٤٢	-٠.٠٢	-٠.٦٢
٢٠٠٦	-١.٢٠	-٠.٨٤	-٠.٥١	-٠.٤٤	-٠.٢٦	-٠.٧٥
٢٠٠٧	-١.١٧	-٠.٥٥	-٠.٣٩	-٠.٢٩	-٠.٢٣	-٠.٧٦
٢٠٠٨	-١.٢١	-٠.٥١	-٠.٣٧	-٠.١٨	-٠.١٣	-٠.٧٨
٢٠٠٩	-١.١٦	-٠.٦١	-٠.٢٨	-٠.٢٠	-٠.١١	-٠.٥٢
٢٠١٠	-١.١٩	-٠.٩٠	-٠.٣٧	-٠.١٧	-٠.١٨	-٠.٦٣
٢٠١١	-١.١٤	-١.٤٤	-٠.٥٧	-٠.٣٤	-٠.٤٥	-٠.٧٠

السنة	التصويت والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب	فاعلية الحكومة	الجودة التنظيمية	قواعد القانون	مكافحة الفساد
٢٠١٢	٠.٧٧-	١.٤٤-	٠.٨١-	٠.٤٨-	٠.٤٧-	٠.٦٠-
٢٠١٣	١.٠٥-	١.٦٤-	٠.٨٨-	٠.٦٤-	٠.٦٣-	٠.٦٣-
٢٠١٤	١.١٨-	١.٦٣-	٠.٨٢-	٠.٧٦-	٠.٦٦-	٠.٦٢-
٢٠١٥	١.١٩-	١.٥٠-	٠.٧٧-	٠.٨٤-	٠.٦٠-	٠.٦٤-
٢٠١٦	١.٢٠-	١.٤٤-	٠.٦٦-	٠.٩٢-	٠.٥٢-	٠.٦٤-
٢٠١٧	١.٢٥-	١.٤٢-	٠.٦٢-	٠.٨٦-	٠.٥٤-	٠.٥٤-
٢٠١٨	١.٣١-	١.١٧-	٠.٥٨-	٠.٨٦-	٠.٤١-	٠.٥٧-
٢٠١٩	١.٤٣-	١.٧-	٠.٤٢-	٠.٨٣-	٠.٤٢-	٠.٦٧-

المصدر: http://info.worldbank.org/governace/wgi

يوضح الجدول السابق مؤشرات الحوكمة العالمية كما نشرها البنك الدولي، وتعبر مؤشرات الحوكمة عن نسبة من (- ٢.٥ : + ٢.٥) ويشير الاتجاه السالب إلى ضعف أداء المؤشر بينما يشير الاتجاه الموجب إلى الأداء القوي لمؤشر الحوكمة. في الوقت الذي أظهر مؤشر التصويت والمساءلة أداءاً ضعيفاً مع أن أفضل أداء للمؤشر كان عام ٢٠١٢م، أيضاً تحسن مؤشر الاستقرار السياسي وتراجع العنف والإرهاب منذ بداية الفترة وحتى ٢٠١٠م، ثم أخذ المؤشر في التباين حتى عام ٢٠١٩م، نتيجة للأحداث التي مر بها الاقتصاد المصري إلا أن هذا المؤشر أخذ في التحسن في ٢٠٢٠م.

حقق مؤشر فاعلية الحكومة أفضل أداء له عام ٢٠٠٠م وبالنظر إلى تطور المؤشر خلال فترة الدراسة لوحظ أن مؤشر فاعلية الحكومة يتراوح بين (- ٠.٤ ت – ٠.٩)، وقد تحسن وضع المؤشر في تقرير ٢٠٢٠م في إطار سعي الحكومة للارتقاء بالوضع الاقتصادي، وتحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال ميكنة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة لدولة في إطار التحول الرقمي للحكومة الإلكترونية، بالإضافة لإنشاء صندوق مصر السيادي الذري يهدف إلى استثمار الأصول غير المستغلة وتعظيم العائد على الاستثمار ومنها "طرح شركة العاصمة الإدارية في البورصة المصرية، وتطوير وإعادة تأهيل مجمع التحرير وسط القاهرة" وغيرها من المشروعات الكبرى. بينما حقق مؤشر الجودة التنظيمية أفضل أداء عام ٢٠١٠م خلال الفترة محل الدراسة إلا أن تحسن وضع المؤشر في تقرير ٢٠٢٠م، أما عن مؤشر تطبيق القانون فكان أداءً أفضل له خلال العام ٢٠٠٠م وحتى ٢٠٠٤م، كما

أنه من ضمن المؤشرات التي تحسن وضعها في تقرير ٢٠٢٠م. وفي مجال مكافحة الفساد والسيطرة عليه فإن المؤشر يتراوح بين (-٤.٠،-٠.٨) وهو من ضمن المؤشرات التي تحسن ترتيب مصر فيها؛ نظراً لجهود الدولة والأجهزة الرقابية في السيطرة على الفساد والقضاء على مسبباته، حيث قامت الحكومة بإصدار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٢م؛ للتغلب على المعوقات الخاصة بإستراتيجية ٢٠١٧م، والتي أدخل عليها عدة تعديلات لتشمل الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد[1].

٢ـ تطور الاستثمارات العامة في مصر

تطورت المبالغ المخصصة للاستثمارات العامة فى الفترة الأخير خاصة عقب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦م، تشير البيانات الرسمية إلى تطور حجم الاستثمار في مصر، ووفق هذه البيانات، فقد ارتفع إجمالي الاستثمارات التي قامت الحكومة بضخها في الاقتصاد كما هو موضح بالجدول وعليه فإن الفترة القادمة اعتباراً من ٢٠٢٢م تشهد تقدماً ملموساً في تهيئة المناخ الاستثماري العام في مصر، سواء على صعيد تأسيس الشركات أو التسهيلات التي تقدمها الحكومة المصرية للمستثمرين، حيث إن العائد على الاستثمار في مصر في الوقت الحالي مرتفع إلى حد ما مقارنة بعائد الاستثمار في عدد من دول المنطقة خاصة بسبب تداعيات جائحة "كوفيد١٩".

[1] - تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١م، مرجع سابق، ص ٢٢١ وما بعدها

جدول رقم (٥) - الاستثمارات العامة وفقاً للقطاعات الاقتصادية "الأرقام بالمليون جنيه"

السنة	استثمارات عامة "بالمليون"	تكرير البترول	الغاز الطبيعي	بترول خام	النقل والتخزين	قناة السويس	مطاعم وفنادق	وساطة مالية وتأمين اجتماعي	خدمات أخرى
2002/2003	34457.1	56	385	469	8042	386	295	268	7037
2003/2004	42456	1000	1146	302	9912	441	502	379	7349
2004/2005	50039.4	3098	1383	3772	10331	306	540	730	7612
2005/2006	49415.9	3595	2192	6169	7868	337	245	397	7652
2006/2007	58041.6	501	6222	4391	10313	334	374	468	9965
2007/2008	70454.7	1446	3343	5009	12902	405	364	793	12311
2008/2009	101661.2	1080	12393	10809	15543	529	634	439	13935
2009/2010	105088.9	315	3584	17352	16764	565	346	900	8457
2010/2011	87390.3	278	9235	2746	15830	475	373	875	9453
2011/2012	92545.7	297	14779	4537	17860	291	571	1509	7824
2012/2013	95900	608	3623	23073	14443	353	331	1060	9726
2013/2014	110473.6	905	3609	21686	16258	435	1338	973	13153
2014/2015	147793.3	649	4189	21087	20847	27468	317	760	12872
2015/2016	181422	724	5563	29614	26175	31448	186	145	19115
2016/2017	300846.7	870	24225	6853	30498	14029	323	98	21252
2017/2018	447047	1867	42869	17524	73756	19163	693	46	37194
2018/2019	513884	3728	16818	66540	74751	18405	1080	546	56466
2019/2020	473770.7	2561	7860	43485	69250	9037	304	974	69149
الاجمالي	2986115	23577	163417	285417	451345	124403	8818	11359	330520
معدل التغير خلال الفترة	12.7496	45	19	92	8	22	0	3	9
متوسط الأهمية النسبية	0.7895	5	10	15	4	0	0	11	2

تابع- جدول رقم (٥) - الاستثمارات العامة وفقاً للقطاعات الاقتصادية "الأرقام بالمليون جنيه"

السنة	اتصالات ومعلومات	تحويلية أخرى	تجارة الجملة والتجزئة	تشييد وبناء	أنشطة عقارية	مياه وصرف صحى	الكهرباء	الزراعة	خدمات صحية	خدمات تعليمية
2002/2003	1566	2428	91	487	114	1105	3245	3220	1540	3684
2003/2004	2396	980	121	289	138	1340	7149	3559	2020	3400
2004/2005	2026	1407	214	354	136	1600	7951	3170	2424	2978
2005/2006	2260	1434	278	421	156	1067	7941	2800	1895	2705
2006/2007	804	5119	392	478	85	3942	7621	2434	1753	2810
2007/2008	1566	4425	275	660	198	6743	10725	2850	2904	3532
2008/2009	2142	5851	242	937	690	10540	15575	2743	3216	4358
2009/2010	2195	6921	237	1063	1870	17504	15863	2878	3660	4607
2010/2011	1648	4607	240	963	1744	10931	16880	3276	3207	4627
2011/2012	1024	2752	270	810	1145	10392	18401	2673	2897	4513
2012/2013	932	3415	495	867	627	10105	15663	2950	2740	4889
2013/2014	748	5205	639	811	6101	12088	12140	4146	3688	6551
2014/2015	902	6283	281	1111	7390	13526	13279	5213	3400	8219
2015/2016	944	6083	407	4630	7882	16538	17055	5039	3455	6419
2016/2017	2222	2862	749	1474	24495	18765	124541	6039	8837	12703
2017/2018	3660	45611	2097	33600	22547	16171	96547	32386	7515	17228
2018/2019	5585	49830	6536	32485	21154	21923	73085	31425	12064	21244
2019/2020	13759	46423	887	41194	23280	30405	40716	27083	16513	30892
الاجمالي	46378	201636	14448	122632	119751	204686	504375	143884	83726	145359
معدل التغير خلال الفترة	8	18	9	84	204	27	12	7	10	7
متوسط الأهمية النسبية	7	0	4	4	7	17	5	3	5	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول السابق أن الاستثمارات العامة تشمل قطاعات مختلفة من الاقتصاد القومي، وتزايد حجم الاستثمارات العامة من ٣٤.٥ مليار جنيه إلى ٤٧٣ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠٠٢ –٢٠٠٣م وحتى ٢٠١٩-٢٠٢٠م بمتوسط معدل تغير بلغ ١٢.٧%، كما يتضح أيضا من الجدول نسبة مساهمة كل قطاع في إجمالي الاستثمارات العامة حيث استحوذت كل من (قطاعات المياه والصرف الصحي، والبترول الخام والغاز الطبيعي والكهرباء) تقريباً على حوالي ٥٠% من إجمالي الاستثمارات العامة في الاقتصاد القومي خلال هذه الفترة.

يلاحظ أيضا أن هذه القطاعات خلال الفترة من ٢٠١٣م وحتى ٢٠٢٠م، أثرت بشكل كبير على الاقتصاد القومي وزادت بصورة كبيرة وهو ما يدل على اتجاه الدولة إلى الاستثمار في القطاعات التي تهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فضلا عن المردود الاقتصادي والاجتماعي لهذه الاستثمارات على المواطنين في المجتمع المصري، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستهداف معدل نمو يصل إلى ٦% تقريباً خلال الفترة.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لحوكمة الاستثمارات العامة

إن أحد الأنشطة الأساسية لأي علم هو الاختبار المنظم للنظرية في مواجهة الواقع، وعلم الاقتصاد ليس استثناء من هذه القاعدة، فضلاً عن ذلك فإن من أكثر التطورات في دلالات علم الاقتصاد هو التأكيد المتزايد على تطوير الطرق الإحصائية واستخدامها في تحليل المشكلات الاقتصادية، ويعبر عادة عن تلك العلاقات النظرية بين المتغيرات الاقتصادية في شكل رياضي، ولكن لإعطاء هذه العلاقات مضموناً عملياً فقد تزايد استخدام الاقتصاديين لطرق التحليل الإحصائي بهدف اختبار الفرضيات الخاصة بهذه العلاقات، وتقدير أحجامها الفعلية واستخدام هذه التقديرات لعمل تنبؤات كمية للظواهر الاقتصادية، "**حيث أنه لا نستطيع أن نقوم بإدارة أي شيء دون أن نقوم بقياسه**".

"You cannot manage what you cannot measure"

بناءً على ما سبق فإن هذا المبحث سيُخصص لقياس أثر تطبيق معايير الحوكمة على الاستثمارات العامة في الاقتصاد المصري، والهدف من هذا المبحث هو عرض نتائج تقييم النموذج لمعرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة (كمتغير مستقل) على الاستثمارات العامة (كمتغير تابع)، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على بيانات سنوية من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٢٠م من تقارير ونشرات البنك المركزي المصري.

ويعتبر نموذج "تحليل الانحدار" من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداما في هذا المجال، ويهتم هذا النموذج بدراسة العلاقة البينية بين المتغير التابع (y) والمتغير المستقل (x) أو عدة متغيرات مستقلة (x_s)، وبالتالي فهو يقيس درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، هذا النموذج يمكن من خلاله فهم طبيعة العلاقة وتحديد العوامل المؤثرة فعلاً، بل ويساهم أيضاً في معرفة تأثير تغير المتغير المستقل على المتغير التابع. وقد تم قياس كفاءة النموذج وإيجاد معامل الارتباط وإيجاد نموذج الانحدار، واختبار استقرار السلاسل باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews 10).

وتعد بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية، خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية. وتفترض هذه الدراسات أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة ساكنة، وعندما لا تتوافر صفة السكون فإن الانحدار الذي يمكن الحصول عليه من متغيرات هذه السلاسل غالباً ما يكون انحداراً زائفاً لا معنى له[١]، ومن ثم فإنه من الضروري أولاً قبل دراسة العلاقة بين المتغيرات، أن نتعرف على ما إذا كانت هذه السلسة ساكنة أم لا؟ حيث إن استخدام السلاسل الزمنية غير الساكنة في أغراض التنبؤ لا يكون له قيمة تذكر من الناحية العملية[٢].

ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء القياس من خلال ثلاث خطوات أساسية كما يلي:

- اختبارات استقرارية بيانات السلاسل الزمنية لاختبار جذر الوحدة (unit roots test) من خلال استخدام نموذج "ديكي فولر الموسع" (DFA) لمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها.
- اختبار التكامل المشترك لتحديد العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل، وذلك باستعمال منهج "ARDL".
- تحليل نتائج هذه الاختبارات.

---

[1]) علي عبد الزهرة حسن، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٣م. ص١٧٤.

[2]) محمد عبد السميع عناني، **التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، الطبعة الثالثة، ٢٠١١م. ص ص٦٤٩- ٦٥٠.

أولاً: الهيكل العام للنموذج:

يأخذ الهيكل العام للنموذج المستخدم الصيغة التالية:

$$Y = \beta0 + \beta1X1 + \beta2X2 + \beta3X3 + \beta4X4 + \beta5X5 + \beta6X6 + \mu t$$

حيث:

y	متغير تابع	الاستثمارات العامة
X1	متغير مستقل	التصويت والمسألة
X2	متغير مستقل	الاستقرار السياسي وغياب العنف والارهاب
X3	متغير مستقل	فاعلية الحكومة
X4	متغير مستقل	الجودة التنظيمية
X5	متغير مستقل	قواعد القانون
X6	متغير مستقل	مكافحة الفساد
μt	ــــــــ	قيمة الأخطاء العشوائية.

❖ **اختبارات فترات الإبطاء:**

يتطلب إجراء التكامل المشترك وتقدير المعلمات في كل من الأجل الطويل والأجل القصير تحديد فترات التباطؤ المثلى (Optimal Lag Length) للمتغيرات الداخلة بالنموذج، وسيتم إجراء ذلك من خلال نموذج متجهة الانحدار الذاتي (VAR) (Ahmed, et al., 2011)، ولعدد أربع فترات تباطؤ، من خلال اختبار كل من (AIC, LR, SC, H-Q, FPE) ، وكانت النتائج كما يلي:

- **اختبار المتغير التابع (الاستثمارات العامة) y:**

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	3.647213	NA*	0.038975*	-0.407264	-0.363806*	-0.416196
1	4.656184	1.707488	0.039005	-0.408644*	-0.321728	-0.426509*
2	5.049838	0.605623	0.043077	-0.315360	-0.184987	-0.342157
3	5.060250	0.014417	0.050773	-0.163115	0.010715	-0.198845
4	5.788785	0.896658	0.054067	-0.121351	0.095937	-0.166014

- **اختبار المتغير المستقل (التصويت والمسألة) x1:**

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	8.641994	NA*	0.019657*	-1.091713*	-1.046067*	-1.095939*
1	8.858065	0.370407	0.022024	-0.979724	-0.888430	-0.988175
2	9.294260	0.685448	0.023985	-0.899180	-0.762239	-0.911856
3	9.294482	0.000318	0.027935	-0.756355	-0.573767	-0.773256
4	9.759927	0.598430	0.030656	-0.679990	-0.451755	-0.701117

- **اختبار المتغير المستقل (الاستقرار السياسي) x2:**

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	12.33674	NA*	0.010238*	-1.744114*	-1.700656*	-1.753046*
1	13.01384	1.145860	0.010782	-1.694437	-1.607521	-1.712302
2	13.01763	0.005839	0.012644	-1.541174	-1.410802	-1.567972
3	13.05034	0.045279	0.014852	-1.392359	-1.218529	-1.428089
4	14.50618	1.791814	0.014141	-1.462490	-1.245202	-1.507152

indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% evel)

FPE: Final prediction error , AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion , HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على "Eviews 10"، استناداً إلى البيانات المستخدمة في الجدول رقم (١).

- **اختبار المتغير المستقل (فاعلية الحكومة) x3:**

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-6.733294	NA	0.176775	1.104756	1.150403	1.100531
1	10.36370	29.30912	0.017761	-1.194814	-1.103520	-1.203265
2	12.81864	3.857765	0.014497	-1.402662	-1.265722	-1.415339
3	13.35312	0.763543	0.015644	-1.336160	-1.153572	-1.353061
4	21.68610	10.71383*	0.005579*	-2.383728*	-2.155493*	-2.404855*

- **اختبار المتغير المستقل (الجودة التنظيمية) x4:**

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	4.741862	NA*	0.032934	-0.575671	-0.532213	-0.584604
1	6.073867	2.254163	0.031362*	-0.626749*	-0.539834*	-0.644614*
2	6.076465	0.003996	0.036783	-0.473302	-0.342929	-0.500100
3	6.501244	0.588156	0.040678	-0.384807	-0.210976	-0.420537
4	6.710129	0.257089	0.046922	-0.263097	-0.045809	-0.307759

- **اختبار المتغير المستقل (القواعد القانونية) x5:**

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-3.987549	NA*	0.126153*	0.767315*	0.810773*	0.758383*
1	-3.926326	0.103607	0.146070	0.911743	0.998658	0.893878
2	-3.883469	0.065934	0.170262	1.058995	1.189368	1.032198
3	-3.725465	0.218776	0.196177	1.188533	1.362364	1.152803
4	-3.261687	0.570803	0.217589	1.271029	1.488317	1.226366

- **اختبار المتغير المستقل (مكافحة الفساد) x6:**

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-0.154983	NA*	0.069956*	0.177690*	0.221147*	0.168757*
1	0.470222	1.058039	0.074269	0.235350	0.322266	0.217485
2	0.672680	0.311474	0.084470	0.358049	0.488422	0.331252
3	0.688432	0.021811	0.099480	0.509472	0.683303	0.473742
4	0.858902	0.209809	0.115431	0.637092	0.854380	0.592430

يتضح من الجدول السابق أن فترة الإبطاء المثلى للمتغير التابع (الاستثمارات العامة) هي صفر فترات، (Lag=0) كونها معنوية لأكثر عدد من معايير المفاضلة، بينما فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات المستقلة هي (Lag=0) كونها معنوية لأكثر من عدد من معايير المفاضلة، باستثناء متغير فاعلية الحكومة أن فترة الإبطاء المثلى للمتغير التابع (الاستثمارات العامة) هي اربع فترات، (Lag=4) كونها معنوية لأكثر عدد من معايير المفاضلة، ومتغير الجودة التنظيمية (Lag=1)

❖ **اختبار جذر الوحدة:** يعد الاجراء الأولي في تقدير وقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في اطار السلاسل الزمنية طويلة الاجل ، هو التأكد من سكون السلسلة الزمنية بهدف عدم الوقوع في فخ "الانحدار الزائف" (Spurious Regression) الذي يظهر في حال عدم سكون السلسلة الزمنية.

ويعكس اختبار السكون مدى إمكانية وجود ظاهرة الانحراف الزائف في النماذج القياسية من عدمه، المتأتية من وجود جذر الوحدة (Unit root) في بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة والقيام بدورها بأخذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة السلاسل الزمنية لتجعلها ساكنة من خلال الفرق الأول والفرق الثاني، وبالتالي التخلص من الانحراف الزائف في السلاسل الزمنية، ومن هذا المنطلق تكون السلسلة الزمنية ساكنة إذا اتصفت بالخصائص الإحصائية على النحو الآتي(Gujarati et al., 2009):

أ. الوسط الحسابي للقيم المدروسة يكون ثابتا عبر الزمن، اي .($E[Yt]=\mu$)

ب. التباين للقيم المدروسة يكون ثابتا عبر الزمن، اي $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$.

ج. قيمة التغاير بين فترتين يجب أن تكون معتمدة على الفجوة الزمنية بينهما وليس على القيمة الفعلية للزمن، ويحسب التغاير وفق الصيغة التالية:

$$\gamma_k = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)]$$

وهناك عدة اختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية إلا أن أكثرها أهمية وشيوعا لدى الباحثين على مستوى واسع اختبار ديكي فولر Dickey- Fuller test,1979)) واختبار فيلبيس بيرون (Philips-Perron, 1988). ويعتمد البحث اختبار "ديكي فولر" الموسع كما يلي:

- **اختبار "ديكي _ فولر" الموسع (Dickey- Fuller test)):**

يتطلب القيام باختبار (ADF) للتأكد من إمكانية سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة من عدمه ثلاثة معادلات كالتالي (Dickey et al.,1979):

أ. إمكانية وجود حد ثابت وبدون اتجاه زمني

$$\Delta Y_t = \mu + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots.(1)$$

ب. إمكانية وجود حد ثابت واتجاه زمني

$$\Delta Y_t = \mu + \alpha T + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots.(2)$$

ج. بدون حد ثابت واتجاه عام

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots..(3)$$

وفقا للمعادلات أعلاه يكون قبول الفرضية الصفرية (H_0:P=1) التي تعني إن السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة تتضمن جذر الوحدة، وبالعكس إمكانية قبول الفرض البديل (H_1 :P< 1) التي تعني سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات، ويتم التحقق من اختبار (ADF) بالمقارنة بين القيمة المحتسبة tau مع القيمة الحرجة عند مستويات المعنوية المختلفة (Wooldridge, 2013).

والجدول التالي يوضح نتائج اختبارات السكون، باستخدام اختبار "ديكي _ فولر".

جدول رقم (٦)

نتائج اختبارات استقرار متغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي فلور (ADF)

رمز المتغير	اسم المتغير	نوع المتغير	حالة المتغير
y	الاستثمارات العامة	متغير تابع	ساكن عند الفرق الأول
X1	التصويت والمساءلة	متغيرات مستقلة	ساكن عند المستوى الأصلي
X2	الاستقرار السياسي		ساكن عند الفرق الأول
X3	فاعلية الحكومة		ساكن عند المستوى الأصلي
X4	الجودة التنظيمية		ساكن عند الفرق الأول
X5	قواعد القانون		ساكن عند الفرق الأول
X6	مكافحة الفساد		ساكن عند الفرق الأول

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 10، استناداً إلى البيانات المستخدمة في الجدول رقم (١) بالملحق.

إن نتائج اختبار جذر الوحدة (UR) يوضح استقرار المتغيرات السبعة بالنموذج عند الفرق الأول، باستثناء متغيري التصويت والمسألة وفاعلية الحكومة اللذان يستقران عند المستوى الأصلي عند مستوى معنوية ١%، سواء في ظل وجود الحد الثابت فقط أو لمستوى الأصلي.

بناء على نتائج اختبار جذر الوحدة، يمكننا الآن إجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، من خلال اختبار الحدود للتكامل المشترك Bonnd Tesing For Cointegration، باستعمال منهج ARDL.

❖ **اختبار التكامل المشترك لتحديد العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل، وذلك باستعمال منهج ARDL**

سوف يتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال استخدام اختبار (Bound Tests). تكون فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الآجل) بين المتغيرات كما يلي:

$$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = 0$$

مقابل الفرض البديل: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات $H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq 0$

حيث أن: α_3،α_2 ،α_1 تمثل معاملات المتغيرات المبطأه لفترة واحدة.

وجاءت نتائج الاختبار على النحو التالي:

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار التكامل المشترك **Bonnd Tesing For Cointegration**

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.925036	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99
Actual Sample Size	16		Finite Sample: n=35	
		10%	2.254	3.388
		5%	2.685	3.96
		1%	3.713	5.326
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.334	3.515
		5%	2.794	4.148
		1%	3.976	5.691

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيمة الإحصائية (F) تساوي (٧.٩٢٥٠٣٦٦)، وهي أكبر من القيم الحرجة عند حدها الأعلي عند مستوى (١%) والتي تساوي (٥.٦٩١) والتي تعني رفض الفرض العدمي (H_0) بعدم وجود علاقة طويلة الآجل بين متغيرات النموذج، وقبول الفرض البديل (H_1)، أي أن هناك توازن طويل الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عند مستوى دلالة ١%، خلال الفترة محل الدراسة.

❖ **معادلة التكامل المشترك (لأجل الطويل):**

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، من خلال اختبارات الحدود (**Bonnd Tesing**) في الخطوة السابقة، فإنه يتم قياس العلاقات طويلة الآجل. وقد جاءت النتائج كما يلي:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.607585	0.160742	3.779884	0.0054
DX2	1.384821	0.379053	3.653371	0.0065
X3	0.000517	0.056001	-0.009229	0.0423
DX4	0.042965	0.181117	0.237224	0.8184
DX5	-0.030875	0.089324	-0.345652	0.7385
DX6	-0.255800	0.135379	-1.889509	0.0955
C	-1.876816	0.656377	-2.859355	0.0212

يتضح من خلال النموذج السابق "وجود علاقة طردية بين كل مما يلي (التصويت والمسألة- الاستقرار السياسي وغياب العنف والارهاب- فاعلية الحكومة- مكافحة الفساد) وبين الاستثمارات العامة". وعدم وجود علاقة بين الاستثمارات العامة وكل من "الجودة التنظيمية وقواعد القانون". وتبرير ذلك يرجع إلى أن الاستثمارات العامة يتم إسنادها بالأمر المباشر ولا تتضمن قواعد القانون أو الارتباط بالجودة التنظيمية، لأن هذه المشروعات في معظمها تكون "مشروعات قومية" وتعبر عن اتجاهات الدولة في الفترة الحالية.

❖ **تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):**

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، نقوم بتقدير الآثار قصيرة الأجل، وكانت النتائج كما يلي:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-1.496667	0.137271	-10.90301	0.0000

أظهر نموذج "تصحيح الخطأ" أن معظم المتغيرات معنوية عند مستوى معنوية ١%، مما يعني ارتفاع تأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الأجل القصير.

كما يتضح من نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، حيث تشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن، وتظهر الإشارة السالبة لتعكس تقارب النموذج الحركي على المدى القصير، والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك، حيث تبلغ قيمة تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ سالبة، وهو ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل. وتبلغ حوالي ١٤٩% تقريباً، ويلاحظ أنها ذات معنوية إحصائية قوية عند مستوى معنوية ١% (٠.٠٠٠٠)، وهو ما يعني أن ١٤٩% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (سنوياً) من أجل العودة إلى وضع التوازن طويل الآجل.

❖ **اختبار الفروق أو الأخطاء (Breusch - Godfrey):**

يتم إجراء الاختبار الخاص بذلك من خلال (Breusch - Godfrey) والمعروف باختبار (LMTest)، وتظهر نتائج هذا الاختبار كما يلي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.329480	Prob. F(1,7)	0.5839
Obs*R-squared	0.719244	Prob. Chi-Square(1)	0.3964

يلاحظ من بيانات النموذج السابق أن قيمة (F - statistic)، و (Chi - Square) غير معنوية، وهذا يعني عدم رفض فرض العدم القائل بأن النموذج لا يعاني من ووجود مشكلة الارتباط الذاتي، ومن ثم لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء.

❖ **اختبار عدم ثبات التباين (Hereroscdasticity Test):**

وذلك بهدف التأكد من تحقق افتراض ثبات تباين الحد العشوائي، ومن ثم ثبات انحرافات القيم المشاهدة للمتغير التابع عن القيم المقدرة المناظرة للمتغيرات المستقلة، وهذا يعني أن تكون المعلمات المقدرة تتسم بالكفاءة، وبالتالي تكون اختبارات الفروض دقيقة. وتظهر نتائج هذا الاختبار كما يلي:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	3.242726	Prob. F(7,8)	0.0606
Obs*R-squared	11.83049	Prob. Chi-Square(7)	0.1063
Scaled explained SS	2.160551	Prob. Chi-Square(7)	0.9504

يلاحظ من بيانات النموذج السابق أن قيمة (F - statistic)، و (Chi - Square) غير معنوية، وهذا يعني عدم رفض فرض العدم القائل بأن النموذج لا يعاني من وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

❖ **اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:**

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية، لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك، مثل: المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares). ويعدان هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال، لأنهما يوضحان أمرين مهمين لتبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل

مع المعلمات قصيرة الأجل، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائماً مصاحبة لمنهجية (ARDL).

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات (CUSUM) و (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية ٥% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة، والشكل التالي يوضح نتائج الاختبار.

شكل رقم (٢)

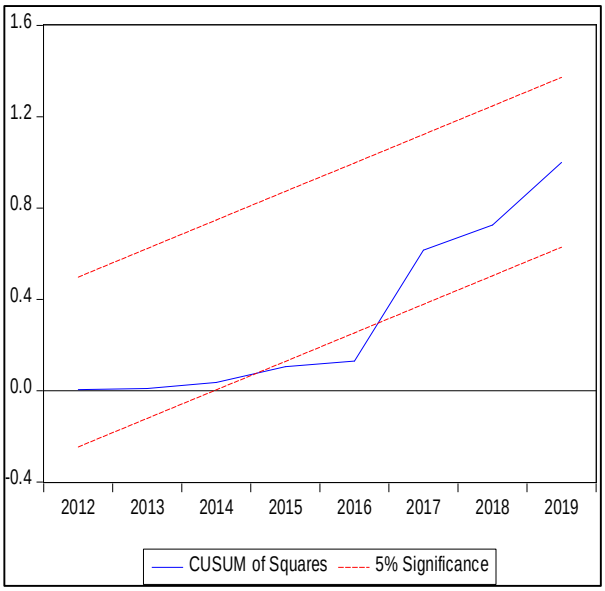

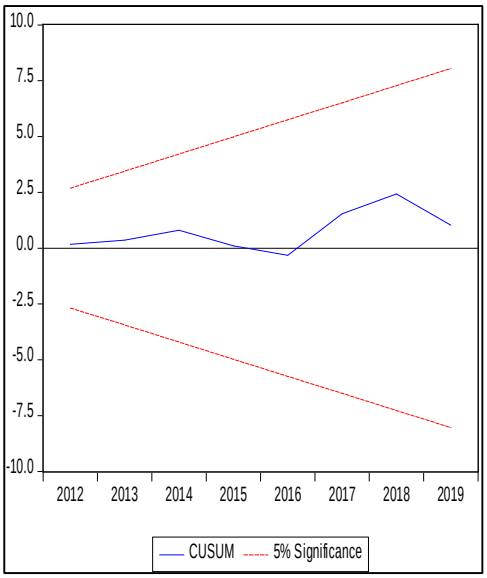

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على برنامج (Eviews 10)

بناء على الشكل السابق، يمكن القول أن المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، بالنسبة لهذا النموذج، هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة، مشيراً إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية ٥%، كما يتضح أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)، بالنسبة لهذا النموذج، هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة، ومن ثم يمكن القول من نتائج هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير، وأن المقدرات ثابتة خلال الفترة محل الدراسة.

بناء على النتائج النهائية للنموذج يمكن القول أن نموذج "ARDL هو النموذج الأمثل"، فلا يوجد مشاكل في النموذج فهو يمثل علاقة طويلة الأجل، ويمكن تصحيح الأخطاء في الآجل الطويل، ولا يوجد مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء، ولا يوجد اختلاف في تباين حد الخطأ، وأن المقدرات مستقرة عبر الزمن.

بناء على ما سبق من الدراسة النظرية التحليلية والدراسة القياسية توصل البحث إلى إثبات فرضية البحث والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة موجبة لتفعيل بنود الحوكمة على نمو الاستثمارات العامة في الاقتصاد المصري.

النتائج:

ثبت من اختبار فرضية الدراسة وجود علاقة ذات دلالة موجبة لتفعيل بنود الحوكمة على نمو الاستثمارات العامة في الاقتصاد المصري.

أما عن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة القياسية فهي كالتالي:

١- مؤشر التصويت والمساءلة كان أداؤه ضعيفاً بشكل عام إلا أن أفضل أداء للمؤشر كان عام ٢٠١٢م، نتيجة للأحداث التي مر بها الاقتصاد المصري في أعقاب يناير ٢٠١١م.

٢- تحسن وضع مؤشر الاستقرار السياسي وتراجع العنف والإرهاب منذ بداية فترة الدراسة وحتى عام ٢٠١٠م، ثم أخذ المؤشر في التباين، نتيجة للأحداث التي مر بها الاقتصاد المصري في أعقاب يناير ٢٠١١م، و٣٠يونية ٢٠١٣م إلا أن هذا المؤشر أخذ في التحسن في تقرير ٢٠٢٠م.

٣- حقق مؤشر فاعلية الحكومة أفضل أداء له عام ٢٠٠٠م وبالنظر إلى المؤشر خلال فترة الدراسة يجد أن مؤشر فاعلية الحكومة يتراوح بين (-٠.٤ ت – ٠.٩)، وقد تحسن وضع المؤشر في تقرير ٢٠٢٠م في إطار سعي الحكومة للارتقاء بالوضع الاقتصادي، وتحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال ميكنة إعداد وتنفيذ الموازنة في إطار التحول الرقمي للحكومة الإلكترونية.

٤- حقق مؤشر مكافحة الفساد والسيطرة عليه أداء يتراوح بين (-٠.٤، -٠.٨) وهو من ضمن المؤشرات التي تحسن ترتيب مصر فيها وذلك نظراً لجهود الدولة والأجهزة الرقابية في السيطرة على الفساد والقضاء على مسبباته، حيث قامت الحكومة بإصدار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٢م.

التوصيات:

بناء على ما توصل إليه هذا البحث من نتائج، تأتي التوصيات الآتية:

١- إن إتباع المبادئ السليمة للحوكمة يساعد على الحد من الفساد وسوء الإدارة وتشجيع الشفافية في منظمات الأعمال وتوصيات المشاركة الشعبية، تماشياً مع برنامج الإصلاح الاقتصادي ورؤية مصر ٢٠٣٠.

٢- إصدار التشريعات المناسبة لتمكين ممارسة الحوكمة في المؤسسات والمشروعات العامة.

٣- ضرورة الاهتمام بثقافة الحوكمة؛ لأن غياب الحوكمة عن العديد من الملفات داخل مصر خلال السنوات الماضية تسبب بشكل رئيسي في إهدار موارد الدولة وتكبد خزانة الدولة بخسائر مالية كبيرة.

٤- تفعيل دور المجتمع المدني بُغية جعله قادراً على المشاركة الفعالة في محاربة الفساد بمزيد من الإفصاح والشفافية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١- إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير– دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٢٠م.

٣- الجريدة الرسمية، دستور ٢٠١٤م، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة.

٤- تقرير التنمية البشرية في مصر، "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار" وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، القاهرة، ٢٠٢١م

٥- حسين حسين الخير، وآخرون، "دور حوكمة الشركات في الإصلاح الإداري في مؤسسات القطاع العام"، مجلة البحوث الإسلامية، ع٣، مصر، ٢٠١٨م.

٦- سمير كامل محمد عيسى، "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد (٤٥)، ع١، مصر، ٢٠٠٨م.

٧- سيد سالم محمد أبو سالم، العلاقة بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات وإدارة الدخل، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة الزقازيق، ٢٠١٢، الزقازيق.

٨- شوقي عبد العزيز بيومي الحفناوي، "حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي"، المؤتمر الخامس، "حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية"، كلية التجارة ـ جامعة الإسكندرية ، سبتمبر ٢٠٠٥م.
٩- صفاء إبراهيم، العلاقة بين تدني المستوى المعيشي للموظفين والفساد، من وجهة نظر الموقف الإداري، الأردن، دار المسيرة للطباعة والنشر، ٢٠٠٥م.
١٠- عبدالرازق مقري، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، مجلة البصيرة، العدد، الجزائر دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.
١١- علي عبد الزهرة حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٣م.
١٢- محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، القاهرة، ٢٠٠٧م.
١٣- محمد عبد السميع عناني، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ط٣، ٢٠١١م.
١٤- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومحاربة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
١٥- محمد مفتاح عبد الله، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على حماية حقوق أصحاب المصالح بقطاع الخدمات المالية غير المصرفية وتحسين أدائه بسوق الأوراق المالية المصري: دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ٢٠١٨م.
١٦- محمود عبد الملك فخرا وآخرون، "أثر حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأوراق المالية علي درجة الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية. دراسة تحليلية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة بني سويف ـ القاهرة، ع١، ٢٠٠٣م.
١٧- مركز المشروعات الدولية الخاصة التابع لغرفة التجارة الأمريكية: تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تجارب وحلول، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، ٢٠١١م، القاهرة.
١٨- مروان اسعد رمضان، ميشيل إلياس وآخرون: الموسوعة الإدارية الشاملة، إدارة الموارد البشرية، لبنان، مركز الشرق الأوسط الثقافي، ٢٠٠١م.
١٩- المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، تصنيف مصر في مؤشرات الحوكمة، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، القاهرة، ٢٠٢١.
٢٠- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ((UNCTAD، 2003م.
٢١- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الشفافية، سلسلة منشورات الاونكتاد حول القضايا التي تناولتها اتفاقية الاستثمار الدولية، الأمم المتحدة، ٢٠٠٤.

٢٢- هاجر أشرف محمد شديد، "العلاقة بين التطبيق الإلزامي لتعديلات المعايير ومستوى الإفصاح الاختياري وأثرها على القيمة التنبؤية للسهم: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٩م، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Alamgir, M, (2007), Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a Conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May7– 8.

2- Alamgir, M, Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a Conference organized by the Egyptian Banking Institute, May7– 8, 2007, Cairo, P. 03.

3- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), "Principles of Corporate Governance (Introduction), 2004, www.oecdorg.

4- Ozden Deniz, Reforming corporate governance: protecting minority shareholder rights through a strong corporate law system, Washington, college of law of American university, 2010, copyright 2010 by ProQuest LLC.

5- Zhang, Qing, Chen, Lilin, & Feng, Tianjun, (2014), "Mediation or Moderation ?The Role of R&D Investment in the Relationship Between Corporate Governance and Firm Performance :Empirical Evidence From the Chinese it Industry", Corporate Governance: An International Review, Vol. 9, No. (2) .

ثالثاً: المواقع الالكترونية

http://info.worldbank.org/governace/wgi
www.fra.gov.eg
https://marsad/ecsstudies.com
www.oecdorg
(https://iiag.online/)
(https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl
(https://www.doingbusiness.org/en/data)

ملخص البحث

تضمن البحث في موضوع حوكمة الاستثمارات العامة، تعريف الحوكمة وبيان مدى أهميتها وأبعادها المختلفة، كما تضمن البحث المبادئ الأساسية والقواعد المتبعة عند تطبيق معايير الحوكمة ولاسيما في القطاع الحكومي وبخاصة على الاستثمارات العامة، واشتمل البحث في طياته العناصر الأساسية والمؤشرات التي اعتمدها البنك الدولي في تقرير الحوكمة ودلالة كل مؤشر من هذه المؤشرات، كما تضمن البحث أيضاً تطور موقف مصر من مؤشرات الحوكمة العالمية التي يصدرها البنك الدولي، أو المنظمات الإقليمية مثل مؤشر "موإبراهيم" الذي يقيس مؤشرات الحوكمة لدول القارة الأفريقية، كما اشتمل هذا البحث على تطور موقف الاستثمارات التي تقوم بها الحكومة وفي أي القطاعات تتركز هذه الاستثمارات، موضحاً الجهود التي تقوم بها الدولة في ملفات الشفافية والنزاهة والمسئولية ومكافحة الفساد، في إطار الإصلاح الإداري والتحول الرقمي والحكومة الإلكترونية وريادية الأعمال.

تضمن البحث دراسة قياسية تقوم بقياس تأثير تطبيق الحوكمة على الاستثمارات العامة مستنداً في ذلك على عدة تساؤلات قام البحث بالإجابة عليها وهي إلى أي مدى يمكن للاقتصاد أن يستمر في زيادة حجم الاستثمارات العامة دون حوكمة؟ وما مدى تأثير غياب الحوكمة على ارتفاع تكاليف الاستثمارات العامة في الاقتصاد القومي؟ وإلى أي مدى يمكن للحوكمة أن يكون لها تأثير إيجابي على حجم الاستثمارات العامة؟ وكانت نتائج الدراسة القياسية وجود تأثير إيجابي لتطبيق معايير الحوكمة على الاستثمارات العامة.

Summary

The research on the issue of governance of public investments included a definition of governance and a statement of its importance and its various dimensions. The research also included the basic principles and rules used when applying governance standards in the government sector, especially on public investments. The research included the basic elements and indicators approved by the World Bank in the governance report and the significance of each of these indicators.

The research also included the development of Egypt's position on global governance indicators issued by the World Bank, or regional organizations such as the "Mo Ibrahim" index, which measures governance indicators for the countries of the African continent. Explaining the efforts made by the State in the files of transparency, integrity, responsibility and combating corruption, within the framework of administrative reform, digital transformation, e-government and entrepreneurship.

The research included a standard study that measures the impact of the application of governance on public investments, based on several questions that the research answered, which is to what extent the economy can continue to increase the volume of public investments without governance? What is the impact of the absence of governance on the high costs of public investments in the national economy? To what extent can governance have a positive impact on the volume of public investments? The results of the standard study were a positive impact of the application of governance standards on public investments.